المركب الأمني في غرب المتوسط:
مأسسة حدود الإتحاد الأروبي و حوكمة التهديدات الأمنية

أ. سمير البح، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة -1 -

ملخص:

يهدف المقال إلى التركيز على المحفز الذي يجعل من انبثاق وتشكل مركب أمني غرب متوسطي أمرا ممكنا. فتكاتف كل من عنصر الجوار الجغرافي وماقد يحمله من آثار سلبية مع طبيعة الانطولوجيا التواصلية بين الوحدات المشكلة لفضاء غرب المتوسط، خاصة في بعدها القيمي الناقل لقوة إدماجية/إقصائية، يظهر غرب المتوسط كفضاء أمني غير مناسق ومن نوع خاص. فتفعيل العملية المزدوجة (أمننة/ دفع نحو الخارج)(Securization/ Outsourcing)،يسعى إلى معالجة و إبطال مفعول التهديدات عن بعد بتحويل إدارة التهديدات لدول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط. وهذا من خلال مناولة أمنية صرفة تأخذ على عاتقها تفويض المهامات من الإتحاد الأوروبي في المجال الأمني نحو دول الضفة الجنوبية على حساب المجالات الأخرى كالديمقراطية وحقوق الإنسان...ما حول فضاء غرب المتوسط إلى بيئة حاضنة لمركب أمني من نوع خاص في ظاهره مجتمعي و في جوهره دولاتي/ سيادي، يكرس مبدأ التفرقة الهوياتية و الإستراتيجية و يعيق بناء فضاء غرب المتوسط على شكل جماعة أمنية تعددية.

الكلمات المفتاحية: المركب الأمني الإقليمي- غرب المتوسط-الأمننة- الهجرة- الدفع نحو الخارج -أروبا - الدول المغاربية.

Abstract:

The present study Focuses on the catalyst which returns the regional training (formation) of a regional complex of security as possible in the western Mediterranean Sea. The union of the effect of neighborhood with the relational ontology between the units which train (form) this space, shows That he (it) is of a heterogeneous nature of a new kind (genre), or the dual process Securitization / Outsourcing tries of treaty / Neutralized the effect of the remote threats. This dual process takes shape by an outside governance of the security stakes (migration and terrorism), through a strategy based on the transfer of the European community experiences in the states of the south shore. But of a nail of conditionality and security subcontracting, so create a regional complex of security with societal appearance but state outputs .

Key words: Western Mediterranean, Securitization, Outsourcing, migration, Europe-Maghreb

مقدمة:

بالنظر إلى طبيعتة كفضاء للتنوع والتناقضات على مختلف المستويات (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية...)، فإن المتوسط يعد تحديا للباحثين كونه يستفهم حول جميع الأطر والمرجعيات النظرية التي حاولت تفسير الديناميات الأمنية المتضاربة في هذا الفضاء. ويعد المتوسط الغربي كنصف المتوسط مساحة بالحساب الجيولوجي، حالة خاصة باعتباره يمارس ضغطا على تحليلاتنا النظرية، فالمدركات تختلف بين ضفتيه و ليس بمقدورنا اقتراح منظار تحليل موحد بينهما. فالإشكال يتعدى مجرد الفصل الجغرافي "شمال /جنوب"، ليسلط الضوء على مفارقة الجوار بهذه المنطقة. هذا المنطق الذي ينسجم إلى حد كبير مع ما أبرزته نهاية الحرب الباردة من ظواهر انتهاء الربط بين التهديدات الأمنية بأقاليم معينة، وكذا إعادة النظر في مدلولات الحدود الجغرافية وما رافقها من تحولات في مفهوم الأمن بين الضفتين. فالكيانات الجيوسياسية تسعى لتعريف حدودها وفقا لمدركاتها وممارستها الأمنية الخاصة بها، ودول غرب المتوسط لا تشكل استثناء لهذه القاعدة.لقد سعى الإتحاد الأوروبي باعتباره هوية وكتلة جغرافية واحدة في تعظيم مصلحته تجاه المرجعية الأمنية المتوسطية،في إيجاد و بلورة ترتيبات أمنية جديدة وإبراز خطابات وممارسات ألغت ترسيم الحدود الوظيفية بين الأمن الداخلي والخارجي، أصبحت تتلاقى حول فكرة أن: مساعي ووسائل السياسة الأمنية الخارجية للإتحاد الأوروبي تميل إلى أن تعكس تلك المسطرة داخليا. هذا الدمج والتواصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، يلقي بنا إلى دراسة الأدبيات المتعلقة بحدود الاتحاد الأوروبي ذات الطبيعة المتحركة" *Fuzzyborders*"(Lavenex S, Merand F, 2007)، باختلاف أنماطها: من حدود جيوبوليتيكية تفصل بين مناطق الاستقرار/ الأمن ، إلى حدود مؤسساتية- شرعية وحدود تجارية تبادلية وصولا إلى الحدود الثقافية.

تحاول الدراسة المقدمة تحليل المتوسط الغربي كفضاء أرو- مغاربي جامع لمفارقة الدمج / التفرقة في الوقت نفسه،و ذلك من خلال خلال إثارة التساؤل المحوري الذي مفاده : كيف تساهم عملية صنع/إدارة الحدود الجغرافية للاتحاد الأروبي في رسم و تشكيل معالم المركب الأمني لغرب المتوسط؟. وتنطلق هذه الدراسة من تفاعل فرضيتين أساسيتين:

1- **الفرضية الأولى**: يخضع هذا الفضاء إلى عملية مزدوجة تنطلق من أمننة/تجريم الهجرة ، لتصل إلى عملية دفع نحو الخارج Outsourcing من الاتحاد الأوروبي نحو الجوار الأوروبي.
2- **الفرضية الثانية**: الحوكمة الخارجية لآثار الجوار الجغرافي، أدت إلى خلق "مركب أمني " غير متجانس ومن نوع خاص في غرب المتوسط.

و للإجابة عن التساؤل الذي تطرحه الدراسة نقوم بمعالجة و فحص النقاط التالية:

أولا: صناعة الحدود الجغرافية للإتحاد الأروبي: منطق الداخل في مقابل الخارج

ثانيا: المجالية الأمنية في غرب المتوسط: تكاثف الجوار الجغرافي/الأنطلوجيا التواصلية في تشكيل مركب الأمن الإقليمي

ثالثا: ضبط آثار الجوار الجغرافي ودفع التهديدات الأمنية نحو الخارج.

أولا:صناعة الحدود الجغرافية للإتحاد الأروبي: منطق الداخل في مقابل الخارج

إن دراسة الحدود الجغرافية يتضمن عادة الاستفهام حول: ما معنى الحدود؟ وماذا تفصل- وبأي السبل؟. عندما نتحدث عن حدود الاتحاد الأوروبي، فإن التساؤل الأخير هو الذي يصبح ملحا. فإدارة حدود الاتحاد الأوروبي، تميل إلى التعقيد والخصوصية كما يصفها كل من Berg و Ehin: "تنوع سياسي كبير ومركزية مؤسساتية متعددة وتنسيق غير متلائم بين مختلف الأعمدة".بتعبير آخر، فإن إدارة الحدود الجغرافية للاتحاد الأوروبي مبنية على سياسة مركبة على حد تعبيرSedelmeir U، بإطارمعرفي وقيمي متحرك، يستخلص مادته وخصوصيته من الخطابات السياسية المتنافسة وليدة الفضاءات السياسية المغلقة. وعليه، فإن إدارة حدود الاتحاد اللأروبي هي وليدة برادايمات سياسية مشحونة قيميا، ذات تفضيلات وإدراكات خاصة حول وظيفة، نمط حوكمة ودرجة انفتاح الحدود: نظام Schengen، نظام التعاون العبر حدودي في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي وأخيرا السياسة الأوروبية للجوار .تجدر الإشارة إلى أن الطابع المنقسم والمركب في سياسات إدارة الاتحاد الأوروبي، لا يعني عدم وجود تداخل و توافق مؤسساتي فيما بينها، وهذا ما يضمن الطابع الخصوصي و المتفرد للنموذج الأوروبي في إدارة حدوده الجغرافية الخارجية(Balzacq, 2007, pp. 41-42).

يجب أن ينظر الى الإدارةالحالية للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، كديناميكية متفردة، مساهمتها الأساسية تكمن فيادراج النموذجين الأساسيين: نظامشنغنSchengen-والتعاون الاقتصادي الإقليمي مع السياسة الأوروبية للجوار. هذه الأخيرة، التي تتلاقى مع قواعد شنغن شريطة ادارة و مراقبة التطورات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية في دول الجوار من خلال "عنصر المشروطية Conditionality"، المتوقف نجاحه على مشروعيته الخاضعة للمحفزات التي يقدمها الاتحاد الأروبي لدول الجوار . هذا التوجه الغير معتاد في إدارة الحدود يعيق من بروز و تنامي اعتماد متبادل استراتيجي بين الفواعل الإقليمية و ينقل جغرافية الحدود من نمطها الجامد كخط فاصل إلى وظيفة تحويلية وإدماجية للجوار(Balzacq, 2007, p. 42).

ولفهم السياسة الأوروبية للجوار في مدلولاتها القيمية، يجب إخضاعها لمنظور الجغرافية "النقدية نتاج القراءات الجغرافية التراكمية على حد تعبير Stuart Corbridge و John Agnnew.والمقصود بها طريقة استعمال الفواعل للرموز الجغرافية انطلاقا من تبلور لرهانات السلطة والبحث عن خلق فضاءات الولاء والتضامن، فالجغرافية لا تتعلق بما هو "خارج الدولة"، بل تتعلق بالبناء الحقيقي لحدود : "الداخل" في مقابل " الخارج"، "هنا" و "هناك"، "المحلي" و "الدولي"(Dalby, 1990).يضيف O'Tuathail G في هذا الصدد، بأن مأسسة الحدود تتزود بوظيفتين: مادية في وظيفتها القائمة على الفصل بين الفضاءات و هوياتية/ قيمية في وظيفة "التفرقة" .هذه الثنائية التي يمكن لمسها في تطلعات وأهداف وطموحات السياسة الأوروبية للجوار (Balzacq, 2007).فالتفرقة الهيكلية بين "الداخل /الخارج"Outsiders/ Insidersعلى حد تعبيرWalkerR.B.J[1] هي أساس تشكل الحدود، وهذا ما توحي به السياسة الأوروبية للجوار في معالجتها للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والفضاءات الجوسياسية المحاذية لها(Balzacq, 2007, pp. 43-44).

لقد تطورت هذه السياسة بشكل جوهري منذ نشر ما يعرف بالرسالة المشتركة لـ "باتن وسولانا-Patten C., Solana J": والتي تقترح في مجملها تعزيز العلاقات مع الجوار المشكل لمجموعة غير متجانسة وهذا لهدف احتواء التهديدات الجديدة الناجمة عن الآثار السلبية للجوار(Patten C., 2002). بحكم أن التماس

/ الجوار الجغرافي، يحتم إعادة توزيع الأعباء ومسؤولية مشتركة للوقوف أمام التحديات والرهانات الأمنية إلى تهدد الاستقرار.(Commission, 2003)

إن تحليل القوة الإنتاجية للخطاب، تعني التركيز على قدرة العمليات الاجتماعية في خلق مواضيع خاصة، وتحديد معناها، وبناء مجموعات(Barnett M., Duval R, 2005). يظهر هذا من خلال ترك المجموعة اللغوية "أوروبا الموسعة" لصالح السياسة الأوروبية للجوار"، والذي يعني تغيير جذري في طريقة بناء الفضاء الأوروبي وما جاوره: ففي أوروبا الموسعة نجد "واحد من بين المتساوين- Mus Inter Pares "، أما في حالة السياسة الأوروبية للجوار فهناك قطيعة صريحةّ: "الاتحاد الأوروبي والآخرين". هذه القطيعة التي تعكس لنا عملية صناعة الحدودوالتي تكون في غالب الأحيان مصحوبة بمشروع هوياتي[2]على حد تعبير Lapid Y(Balzacq, 2007, p. 55).

فالسياسة الأوروبية للجوار تهدف إلى صناعة جيران جدد ليسوا بالاعداء، غير أنهم لا يرقون إلى منزلة العضو في الاتحاد أو الشريك الفعلي. فالطبيعة المركزية الأوروبية)لهذه السياسة تتأكد بشكل جلي في الكيفية التي توصف بها العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المجاورة له. فإذا سلمنا بأن البلدان التي تشارك في مشروع ما نوصف عادة بأنها شريكة، يلاحظ الأستاذ "روبن زايوتي—Ruben Zaiotti: أن مصطلح شراكة لم يتم توظيفه في هذا الشأن إلا مع روسيا(بوعمامة، 2010، صفحة 245).

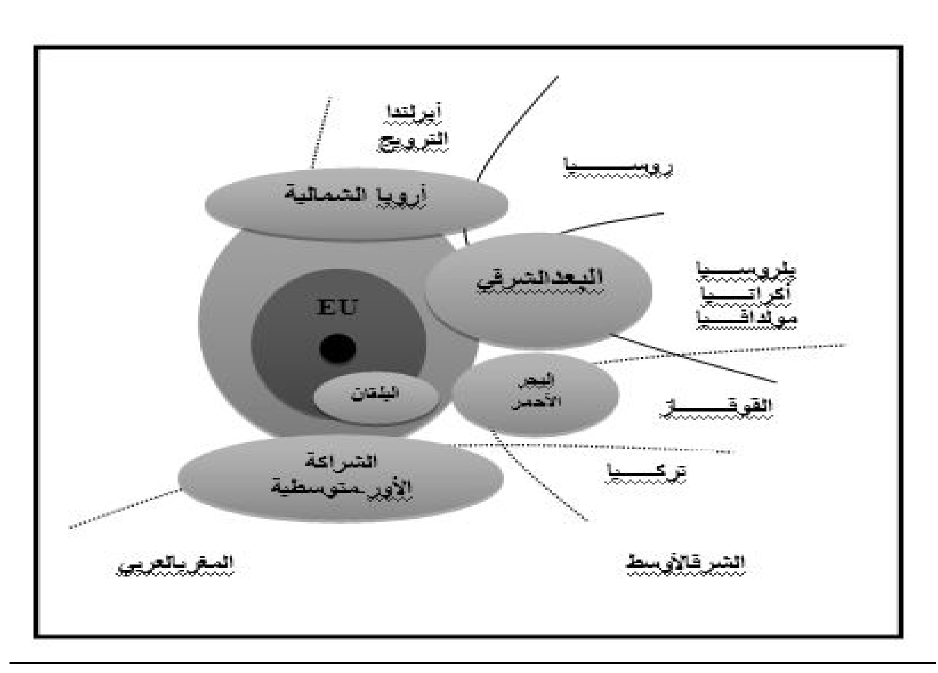
❖ الواقع الإقليمي المغاربي:بين الإصرار و التمييع.

إن المبادرات الإقليمية الأوروبية: (حوار اتحاد أوروبا الغربية UEO، مسار برشلونة، السياسات الأوروبية لدول الجوار PEV، الحوار الأمني حول السياسة الأوروبية للأمن والدفاع PESC) و الأورو-أطلنطية ،كلها مبادرات شاملة جاءت لمجموع دول الجوار المتوسطي ماعدا مجموعة (5+5) الإطار الوحيد لغرب لمتوسط. علما أنها مبادرات تنظم فيها الدول المغاربية بصفة انفرادية. غير أن ما يميزه هذه الأطر هو وجود خاصية مغاربية بامتياز. فحوارUEO،ضم ثلاثة شركاء فقط غير مغاربة، وفي إطار الناتو نجد 4 من 7 هم أيضا مغاربة (وسيصبحون 5 بانضمام لبيبيا). وهذا ما يعكس ثقل الفضاء المغاربي في إدراك التهديد وكذا في تعريف سياسات الاتحاد الأوروبي والناتو-NATO.(Benantar, 2013, p. 58)

تشارك الدول المغاربية في هذه المبادرات حسب رؤية أوربية صرفة للمنطقة الغرب-متوسطية،انطلاقا من أن الدول المغاربية هي المحفزللمبادرات الأوروبية.فالجوار الجغرافي القريب وكثافة التداخلات، بالإضافة إلى المدركات الأوروبية لمفهوم التهديد (الدول المغاربية المنقسمة على بعضها ينظر إليها من منظار أمني أروبي كمجموعة واحدة)، و هو ما يظهر الواقع الإقليمي المغاربي بإلحاح في منطقة غرب المتوسط. أين تصبح فيه الدول المغاربية مرئية كموضوع إقليمي فرعي محدد بذاته، هذه المركزية في المنظومة الإقليمية الأوروبية تجعل منه منطقة اختبار لجميع المبادرات الأوروبية. غير أن هذه المركزية للواقع المغاربي وهذه الخصوصية بدأتتتبدد و تفقد من أولويتها أو بريقها أمام عملية التمييع/التذويت الناتج عن عملية توسيع السياسة الأوروبية للجوار.(Benantar, 2013, p. 59)

لقد أغرقت السياسة الأوروبية للجوار المتوسط في فضاء جيوبليتيكي واسع وغير متجانس، يصل في امتداده إلى القوقاز ويساهم بدوره في عملية تمييع المتوسط الغربي والانتفاض من الخصوصية المغاربية.

فالهندسة الأمنية الأوروبية فرضت بصمتها الهوياتية والجيوبولتيكية، وهذا بتواطؤ من الدول المغاربية المقسمة فيما بينها، نتيجة الحززات المتراكمة تاريخيا و غياب ما يسمى بالنظام الباني- Regime- Builder. أما فيما يخص السياسة الأوروبية للجوار فيظهر أنها أكثر رادكالية، فقد راجعت طموحات مسار برشلونة وجعلت من الدول المغاربية دول جوار فقط بعدما كانت توصف بالشريك. وعليه، فإن العلاقات الخاصة مع أوروبا أجهضت بالسياسة الأوروبية للجوار،و أدرجت ضمن جوار واسع يعكس سياسة هراركية طبقية"Hiérarchie Stratifiée" على حد تعبير" ريمون آرون".



Source: Tassinari F., *Security and Integration in the Neighborhood: the Case for Regionalism*. CEPS Working Documents, July 2005, N°. 226. p1. Available at :http://aei.pitt.edu/6667/1/1251_226.pdf 2.

- جدول يوضح توزيع الحلقات المركزة المحيطة بالاتحاد الأوربي(Tassinari, 2005)

المجموعات	دول أروبا الموسعة
المجموعة رقم 1: **النواة الصلبة للاتحاد الأوربي**	النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان،ايطاليا، ليكسمبورغ، هولندا، البرتغال و اسبانيا.
المجموعة رقم 2: **الأعضاء المستفيدين من نظام اندماج مرن يدعى " الانسحاب الذاتي Opt-Out"**	الدنمارك، ايرلندا، السويد، المملكة المتحدة.
المجموعة رقم 3: **الدول الأعضاء الجدد**	قبرص، جمهورية التشيك، ايستونيا، المجر، ليتوانيا، مالطا، بولونيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بلغاريا، رومانيا.
المجموعة رقم 4: **الدول الأعضاء في الفضاء الاقتصادي الأروبي EEE**	أيسلندا، النرويج، سويسرا.
المجموعة رقم 5: **المفاوضين و غير المفاوضين و المرشحين المحتملين**	كرواتيا، تركيا، مقدونيا، صربيا، الجبل الأسود، البوسنو و الهرسك، ألبانيا.
المجموعة رقم6: **الجيران الأروبيين**	أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، مولدافيا، أكرانيا و روسيا.
المجموعة رقم 7: **الجيران غير الأروبيين**	الجزائر، مصر، اسرائيل الأردن ليبيا، المغرب، تونس، سوريا، السلطة الفلسطينية.

وفي الوقت الذي تراجعت فيه الخصوصية المغاربية، تعاضمت فيه الخصوصية الأوروبية واتضحت معاملها انطلاقا من مبدأ التفرقة بالنسبة للآخر، وتم فيه الفصل بين الفضاء الاقتصادي عن الفضاء الإنساني من خلال إدارة أمنية "لينة" للحدود الأوروبية".

ثانيا: المجالية الأمنية في غرب المتوسط: تكاثف الجوار الجغرافي/الأنطلوجيا التواصلية في تشكيل مركب الأمن

إن التعرف على خصوصات المستوى الإقليمي للأمن يمر بالضرورة على فهم العوامل الأساسية التي تجعل من انبثاق ِ أمرا ممكنا. فمنطق الأمن الاقليمي، ينبع من قلب الحقيقة المتمثلة في الطبيعة التواصلية للأمن والذي يفهم من: التفاعل بين الفواعل، الجغرافيا والأنطولوجيا التواصلية التي تعني الطبيعة التراكمية للعلاقات (صداقة – عداوة – تنافس). فمنطق الأمن الإقليمي ينبع من الحقيقة البديهية: الطابع العلائقي للأمن. فالجوار الجغرافي وكثافة التفاعلات البيئية تولد تدريجيا انطولوجيا اجتماعية ناقلة سواءا لقوة

إدماجية أو اقصائية، وهو ما يعبر عنه دوركايم :"بتزايد حجم وكثاف حركية المجتمعات يغير بصورة أساسية وجودها الاجتماعي".(Balzacq, 2007, p. 34)

فمسألة الأمن ترتسم بتلاقي خاصيتين على الأقل: الترابط التدريجي لمختلف المجالات السياسية الاقتصادية أو الاجتماعية، بالإضافة إلى كثافة التفاعلات الخارجية. ما يعني أن الخط الأساسي للأمن الاقليمي هو الاعتماد المتبادل، والذي يختلف حسب الأنطولوجيا التواصلية وتوزيع القدرات العسكرية والاقتصادية خاصة على وحداته الرئيسية. هذا الطرح النظري وإن كان هشا في بعض أركانه،لكنه يسلط الضوء على ما سبق وإن أشرنا إليه وهو الاعتماد المتبادل بشقيه الإيجابي والسلبي. فقطبي "المجالية الأمنية الإقليمية- The Regional Security Continuum، والتيتؤشر على طابعي: التصارع والتعاون، أعيد دمجهما وتوظيفهما في المفهوم المكون "لمركب الأمن الاقليمي"(Balzacq, 2007, p. 36). الذي عرفه الأستاذ بارى بوزان-Buzan بـ :"مجموعة من الدول التي تكون هواجسها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحل بطريقة منفصلة"(STONE, 2009).

في هذا السياق، يقترح كل من بوزان، وايفر و دى وايلد، تبني قراءة بنائية للحركيات الأمنية التي تصبح ممارسة تذتانية-Intersubjective. أي أن التهديد يصبح علاقة اجتماعية تتأثر بالبناء السوسيو- لغوي للخطاب: "إنها الأمننة-Securization"، التي يشكل فيها مفهوم " التهديد الوجودي- existential threatas an " جزءا لا يتجزأ منها. فالتعامل مع ظاهرة ما على أنها تهديد وجودي لموضوع مرجعي ذي قيمة بالنسبة لجماعة، هو ما يسمح للدولةبإتخاذ تدابير عاجلة و استثنائية للتعامل مع هذا التهديد"(Zakopalová, 2012).

"The discursive process through which an intersubjective understanding is constructed within a political community to treat something as an existential threat to a valued referent object, .and to enable a call for urgent and exceptional measures to deal with the threat"

إن فهم "عملية الأمننة" يعد أمرا حاسما في تعريف/ تحديد مركب الأمن الإقليمي والعكس، وتأتي هذه الأهمية من الدور الذي تلعبه مثل هذه العمليات المترابطة إقليميا في جعل مركب الأمن الإقليمي بنية على قدر كبير من التعقيد.على هذا النحو يصبح مركب الأمن الإقليمي: "مجموعة من الوحدات التي تقوم العمليات إضافة و/ أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل مد مترابط بحيث أن شاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم تحليلها أو حلها بشكل منفصل من بعضها البعض".(Hamchi, 2012, p. 236)

فمركب الامن الإقليمي يتحدد من خلال مستوى عال جدا من الترابط (الاعتماد المتبادل) الأمني بين الوحدات المشكلة للمركب. ويشمل هذا الترابط الأمني مختلف عمليات بناء الأمن سواء تعلق الأمر بإضفاء أو نزع الطابع الأمني للتهديدات أو أساليب لتعامل معها. فالاتجاه السائدة في دراسة ديناميكيات المركبات الأمنية يركز على التهديدات، لأن معظم هذه التهديدات غالبا ما تكون قادرة على التنقل بسهولة عبر مسافاتقصيرة، كما أن حالة الأمن كثيرا ما ترتبط بالقرب الجغرافي السيء "Bad Neiberhood" (Oguz Dilek, Emre Iseri, Nihat Celik, 2015, p. 157)

...most threats travel more easily over short distances than long ones, " securityinterdependence is normally patterned into regionally patterned clusters".

وهنا تنشط عمليات إضفاء /نزع الطابع الأمني من خلال عقدة (الادراك وسوء الإدراك) المتمركزة بين الوحدات المشكلة لمركب الأمن الإقليمي. فالجوار الجغرافي المقرون بنمطية وموضوعية الأنطولوجيا التواصلية من الفواعل الرسمية والغير رسمية يشكل مركز التحليل في المنظومة النظرية لبوزان و زملائه. و عليه، يفهم المركب الأمني الاقليمي على أنه تداخل تلك العلاقات الجغرافية الضيقة، و هذا ما يسمح، من جهة، بالإدراج المتواصل للحركيات المتنامية من الداخل نحو الخارج "Endogenousdynamic" بين الفواعل المشكلة للمركب الأمني، و أثر التدخلات الخاصة التي تؤثر وتغير من هندسة وطبيعة المركب من جهة أخرى.(Balzacq, 2007, p. 37)

إن الطبيعة اللامتجانسة بنيويا كصفة غالبة في المركبات الأمنية، تجعل من خاصية الأنطولوجيا التواصلية بين فواعل المركب تتغير عبر طيف الأمن الإقليمي[3]. ما يجعل من ديناميكية المركبات الأمنية تحدد من خلال كثافة علاقات "الصداقة والعداوة" بين الفواعل. هاته المزدوجةالتي يطلق عليها Julien Freund بـ "روح السياسة-Political Essence".

غير أن هذا التجوه اللاشعوري في اعتبار أن مزدوجة "صداقة- عداوة" هي الأساس البنيوي للمركبات الأمنية، يعد قصورا تحليليا إن لم نقل اختزاليا أمام الطبيعة المعقدة للعلاقات التفاعلية عن الفواعل.ولتجاوز هذا العائق التحليلي،يجادل[4] Lake Dأنه يكفي توفر أو وجود "أثر الجوارIndeed or effectNeighbourhood" في المعادلة الأمنية:" فأثر الجوار العابر للحدود يأثر بطبعه على العديد من الدول تأثيرا سياسيا واستراتجيا".فالمركبات الأمنية تكون أين ما يكون التماس/ الجوار الجغرافي ناقلا لهذه الآثار: "التكاليف –أثر جوار سلبي أو أرباح- أثر جوار إيجابي". هذه التكاليف والأرباح التي لا يتحملها أو يستفيد منها الطرف الناقل لهذا الأثر لوحده.(Balzacq, 2007, p. 39)

إن مصدر ونقطة تركز هذه الآثار هي التي تحدد وجهة ومحتوى السياسات المتبعة. وهو ما يفسر أهمية التماس/الجوار الجغرافي في السياسة الأوروبية للجوار:

"حتى في عصر العولمة، فإن أهمية الجغرافيا تبقى قائمة. فمن صالح أوروبا، أن تكون دول الجوار محكومة/مدارة بشكل جيد. فدول الجوار المنخرطة في نزاعات عنيفة، والدول الهشة التي تنتشر فيها الجريمة المنظمة والمجتمعات العاجزة ذات النمو الديموغرافي المتنامي بصورة مفرطة في حدود أوربا كلها تمثل مشاكل صريحة"(STRATGIE EUROPEENE DE SECURIE, 2003).

❖ **فضاء غرب المتوسط: مركب أمني من نوع خاص**

إن فكرة التماس/الجوار الجغرافي، كعامل محفز للتفاعلات البينية على المستوى الأمني مقارنة بالمستوى الاقتصادي، وإن كان يوحي بأنه لا ينطبق على غرب المتوسط جراء كثافة التفاعلات الاقتصادية بين ضفتي غرب المتوسط. غير أن هذه التفاعلات، في المقابل لم تدفع بضفتي غرب المتوسط إلى تفعيل عملية اندماج ولم تستطع توقيف عملية الأمننة التي تطبع العلاقة الأورو-مغاربية.

فالفضاء المغاربي الذي يشتمل على كل من: (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، والصحراء الغربية)، يمكن اعتباره مركبا أمنيا فرعيا من المركب الأمني الكلي الشرق أوسطي لكنه يمتاز بديناميكيتة الخاصة به ويقع تحت التأثير المتزايد للإتحاد الأوروبي الذي يساهم في تشكيل هذه الديناميكية داخليا. و عليه، فإستخدام

النموذج العلائقي (صداقة- عداوة)، لا يقدم قراءة صحيحة للتفاعلات البينية بين الوحدات المكونة لغرب المتوسط(Benantar, 2013, p. 64).حيث سعى الإتحاد الأوروبي إلى بناء حدوده الجغرافية كجماعة أمنية تعددية ورسمها وفقا لهندسة "داخل/ خارج-Outsiders/Insiders "، تنطلق بالأساس عن مدركاتها التذتانية وممارستها الأمنية(Wolff, 2007, p. 77). وبالتالي، صناعة أوروبية للحدود مصحوبة بمشروع هوياتي يتمثل في السياسة الأوروبية للجوار، موجهة لجيران ليسوا بالأعداء لكن لا يرقون لمرتبة الصديق/ الشريك. أي أن الآخر ينظر إليه على أساس، تفرقة وتباعد استراتيجي ومجتمعي.

غير أن الهندسة الإستراتيجية لفضاء غرب المتوسط والتي تتسم بالتصدعات الأمنية، لا تعني فصل الإنشغالات المشتركة. فالتصدعات الأمنية، ميزتها الأساسية أنها منخفضة الحدة، لأن التهديدات الأمنية العمودية ذات طابع لاتماثلي،كما أن بؤر التوتر تتمركز كلها في الضفة الجنوبية للغرب المتوسط.ويمكن أن نلخص خصوصية المتوسط الغربي في نقطتين(Benantar, 2013, p. 65):

1- كثافة في التفاعلات مع أوروبا (تبادل تجاري وحركة كثيفة للأشخاص) ماعدا النزاع الإسباني المغربي.

2- نزاعات منخفضة الحدة سواء على المستوى المغاربي أو الأورو-مغاربي.

إن غرب المتوسط، يشكل مركبا أمنيا فرعيا وليد تداخل ضفتين، تنتمي كلاهما إلى مركبين أمنيين غير متجانسين لدرجة كبيرة. غير أن نموذج بوزان لا ينطبق عليه بمفهومه الصرف، كونه مركب أمني لين. فالتهديدات لا تطرح بمفهومها العسكري، خاصة وأن الكفة العسكرية لصالح الضفة الشمالية :(جنوب أوروبا).كما أن "المشاكل الأمنية" مترابطة لكن ليستبتلك الصورة التي يمكن لها أن تشكل مركبا أمنيا بالنموذج الصلب. كما أن الأمن القومي لبعض الدول، يمكن بناءه بصورة مستقلة عن الدول الأخرى جراء اللاتكافئ العسكري وانتماء دول الضفة الشمالية لجماعة أمنية تعددية. إضافة إلى الإدراك المحلي للتهديد في المنطقة (فالتهديد في المغرب العربي أفقي وليس عمودي أي أنه نابع من الجار القريب). و ما يمكن أننتوصل إليه، هو أنغرب المتوسط هو مركب أمني فرعي من شكل خاص ويختلف عن المركب الأمني الإقليمي، هذا الاختلاف الذي قد يأخذ بعدا أمنيا مجتمعيا.(Benantar, 2013, p. 65)

يرى في هذا الصدد كل من بوزان وروبنسون Buzan et Roberson، أن التهديد المحتمل أو القائم الذي يمكن أن يمثله الشرق الأوسط بما في ذلك المغرب العربي على أوروبا هو عامل الهجرة. التي تختلف إثنيا وثقافيا عن الشعوب الأوروبية، مولدين بذلك مخاوف يسهل أمننتها بفعل الخطاب الأمني. (Benantar, 2013, p. 65)

فالتهديد المجتمعي و إن كان يصعب احتواءه باللجوء إلى الأطر العلائقية التقليدية، داخل المركبات التي تهيمن فيها عادة الهشاشات العسكرية والسياسية، فقد يحصل إلى الحد لذي يتم فيه اللجوء إلى اتخاذ إجراءات دفاعية سواء مدنية أو عسكرية. فالوصول إلى الدخول في "حرب باردة ما بين مجتمعية"،يعني أن التدهور قد طال العلاقات الفكرية والسياسية، و بالتالي إعادة تحديد الديناميكيات المتدخلة في أمننة التهديد و إعادة رسم نموذج المركب الأمني الإقليمي.

بتعبير آخر، فإن فكرة ربط المركب الأمني الفرعي المغاربي بأوروبا ليست بالمستعدة. وهذا ما يعني مركزية عامل الهجرة في عملية الأمننة داخل الإتحاد الأوروبي، أين تصبح فيه المنطقة المغاربية مركبا أمنيا

فرعيا. فأوروبا تنظر إلى الفضاء المتوسطي على أنه مجموعة حدود جغرافية ما بين إقليمية، وبالتالي فإن العلاقة مع الدول مغاربية لا تخرج من هذا السياق. أي من منظار أمني مبني على عملية أمننة للمنطقة المغاربية، أو ما يسميه J. Robert Henry:"عملية أمننة الجوار"، الذي يعني عسكرة الهجرة (استخدام الوسائل العسكرية) في الفضاء المتوسطي(Henry, 2006, p. 21).

تجدر الإشارة، إلى أن الأمن المجتمعي يخلق نوع من الربط الأفقي بين المركبات الأمنية المتجاورة .كما هو الحال في غرب المتوسط أين يتلاحم فيه البعد المجتمعي مع البعد العسكري،ممهدا بذلك إلى "عملية ضبط مكون أثر الجوار السلبي والدفع به نحو الخارج عن طريق ما يسمى بتفويض المهمات". ما يجعل من غرب المتوسط مركبا أمنيا ذو بعد "مجتمعي- أمني"، ينطلق من قاعدة مجتمعية لكنه و بعملية ربط خطابية بين الهجرة/الإرهاب يصبح أمنيا صلبا. أي أن المركب الأمني لغرب المتوسط في ظاهره مجتمعي، كون المجتمع أصبح مرجعية أمنية بفضل إسهامات مدرسة كوبنهاغن، غير أن دور الدولة في أمننة الظاهرة الأمنية، يبقى محوريا ان لم نقل الوحيد في تحديد الوسائل اللازمة لاحتوائها. فالمداخلات الأمنية وإن كانت تجعل من المجتمع "مرجعية أمنية، غير أن المخرجات تصبح واقعية: لأن الدولة هي من تسيطر على مسار عملية الأمننة. (Benantar, 2013, p. 69)

ثالثا: ضبط آثار الجوار الجغرافي وحوكمة التهديدات بالدفع نحو الخارج.

بالنسبة لجماعة أمنية تعددية كالاتحاد الأوروبي، فإن بؤر التوتر (تهديدات أمنية بمختلف أشكالها تتركز عادة في حدودها الجغرافية). وللوقوف أمام هذه التهديدات والأخطار،جاءت الإجابة الأوروبية عن طريق توسيع جزء من مكتسباتها في إطار الجماعة لدول خارج الجماعة، وهذا في إطار "حوكمة خارجية" تسعى لضبط أثر الجوار السلبي الناجم من التجاور الجغرافي وذلك عبر آلية "الدفع نحو الخارج –*Outsourcing"*.

فالحوكمة الخارجية تعني: "دمج العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع الدول خارج المجموعة، ويراد بهإعطاء المشاكل طابع المسؤولية المشتركة وبنية السياسة التعاقدية التي كانت حكرا على القضايا الداخلية بعكس القضايا الدولية أي الخارجية"(Balzacq, 2007, p. 52).فالمسعى هو نقل واعتماد المكتسبات المتاحة في إطار الجماعة الاروبية، من خلال الإسقاط الخارجي للسياسات والحلول الداخلية و اشراك الجيران في متابعة الأهداف الداخلية للإتحاد : توسيع الحدود الشرعية" للإتحاد الأوروبي مع الجيران في مقابل "الدخول المحدودلحدودها المؤسساتية". ففي إطار عملية الدفع نحو الخارج أصبحت قضايا مثل: مكافحة الإرهاب، مكافحة الجريمة غير الشرعية، مراقبة الحدود، توسيع مهام و خبرات وكالات مثل (Europol - Eurojust) من أولويات الإتحاد الأوروبي(Benantar, 2013, pp. 66-67).

ولتحقيق هذه الأولوياتطور الإتحاد الأوروبي "دبلوماسية مرنة"، أطلق عليها "الأقلمة"Socialization" ، تهدف إلى "نقل المعايير والقيم" والتي من خلالها يعبر عن أهداف السياسة للإتحاد. جاءت رسالة رومانو برودي -Romano Prodiلتخدم هذا الإتجاه:

"إن الهدف من (السياسة الأوروبية للجوار) هو زرع-graftمجموعة من المبادئ والمعايير والقيم داخل هذه الأنظمة والتي تعد الروح المشكلة للإتحاد الأوروبي"(Prodi, 2002).

أحد أبرز الأمثلة التي يمكن فيها رصد وتتبع "نقل المعايير والقيم" في إطار عملية الدفع نحو الخارج نجد"سياسة العدالة والشؤون الداخلية-JAI"، كهدف في السياسة الخارجية الأوروبية وعملية لتدعيم الحكم الخارجي. سياسة العدالة والشؤون الداخلية ركزت جهودها في بداية الأمر حول مسألة الهجرة، ثم وسعت من دائرة اهتمامهما إلى مراقبة الحدود، مكافحة الإرهاب، التعاون القضائي(....)(Benantar, 2013, p. 67).

إطلاق السياسة الأوروبية للجوار، يعكس "عملية الدفع نحو الخارج" لهذه السياسة باتجاه السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي. كونها تسارع من عملية مأسسة المسائل المتعلقة بسياسة العدالة والشؤون الداخلية" على المستوى المتوسطي: البوليسي والقضائي مع الدول المتوسطية، الذي يندرج في إطار السياسة الأوروبية للجوار والتي من خلالها يبحث الإتحاد لأوروبي على تشجيع التعاون الأفقي لغرض تفويض مهمة "إدارة التهديدات" لدول الجوار(Wolff, 2007, p. 90).

فتحويل "إدارة التهديدات" لدول جنوب غرب المتوسط يهدف إلى معالجة/إبطال مفعول التهديدات عن بعد، بعيدا عن الإقليم الأوروبي. بناءا على الإستراتيجية الأوروبية للأمن: "أمام التهديدات الجديدة، فإن الخارج هو من يجب أن يكون في الخط الأمامي للدفاع" (Conseil, 2003).

إن عملية "الدفع نحو الخارج"، تذهب أبعد من عملية تفويض إدارة التهديدات، وقد تصل إلى التدخل في إدارة الحدود المغاربية. فعملية مراقبة الحدود في الجنوب غرب المتوسط، أصبحت جراء عملية "الدفع نحو الخارج" قضية أوروبية. يتدخل من خلالها الاتحاد الأوروبي في صياغة العلاقات ما بين الإفريقية. نظام القذافي سابقا وفي سعيه لتلميع صورته استغل المخاوف الأوروبية اتجاه الهجرة غير الشرعية وانتهج سياسة قمعية اتجاه المهاجرين الأفارقة ما يعد خرقا لالتزاماته اتجاه مجموعة دول الساحل الصحراوي(.....). فالدفع نحو الخارجكعملية ينتهجها الإتحاد الأوروبي "قوة معيارية" في المنطقة المتوسط، فرض على الدول المغاربية تبني سياسات قمعية اتجاه المهاجرين الأفارقة، رغم أنها كانت تعيب على أوروبا هذا النوع من المعاملات اتجاه مواطنيها.تجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه الجديد في سياسات الدول المغاربية وقبولها بالتفويض الأوروبي في معالجة المسائل ذات الطابع الأمني خاصة الهجرة غير الشرعية، فتحت فصلا جديدا من الحزازات بين الدول المغاربية، وهذا بتبادل التهم و إلقاء اللوم بالتقصير في إدارة تدفقات الهجرة.فالمغرب مثلا أتهم الجزائر بتوجيه المهاجرين نحو المملكة وهو ما رفضته الجزائر، و كتعبير عن استيائها قاطعت القمة الأورو-افريقية حول الهجرة المنعقدة في الرباط سنة 2006(Benantar, 2013, p. 68).

إن "نقل القيم والمعايير"، جاءت لهدف "تشكيل البيئة المحيطيةShaping the Milieu-" وذلك بإحداث تأثيرات تحويلية فيها، بينما يؤدي الدفع بسياسات داخلية (الشؤون الامنية الداخلية مثلا) نحو السياسة الخارجية إلى زيادة وتعظيم الفعالية وحل معضلة قدرات السياسات الداخلية للاتحاد الأوروبي. هذه الإجراءات الأخيرة تصل إلى حد مطالبة الاتحاد الأوروبي للدول المجاورة والضغط عليها لتعزيز وتقوية سياسات الرقابة والضبط بشكل استباقي على أراضيها وعند حدودها. وذلك لمنع هذه التهديدات من الوصول إلى داخل القارة الأوروبية (القلعة الواجب حمايتها)، وهذا يتجلى على سبيل المثال في موضوع مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.(بوعمامة، 2010، الصفحات 246-247)

لقد تبنت كل من (الجزائر –تونس-المغرب –وليبيا) بين 2003 و 2010 قوانين وتشريعات جديدة مجرمة للهجرة والمهاجر. فتلاقي هذه التشريعات المرتبطة بالعلاقة مع الاتحاد الأوروبي، تعكس التقارب الأفقي

للتشريعات المغاربية كما تعكس ايضا التحويل العمودي للقانون الأوروبي إلى الدول المغاربية. هذه القوانين التي تعد نتاجا للإملاءات الاوروبية الرامية إلى تصدير رهانات وسياسات المجموعة الأوروبية.

❖ مركب أمني مغاربو-ساحلي: بوادر التشكل

عملية الأمننة كتنظير وكممارسة أوروبية، انتقلت وظهرت بوادرها في الدول المغاربية. فالجزائر كنظام مارس الممانعة ضد السياسات الأوروبية ولفترة طويلة (الإبرام المتأخر لمعاهدات الشراكة، غموض اتجاه السياسة الأوروبية للجوار...)، ظهرت عليه بوادر تبنى المدركات / الإجابات الاوروبية فيما يخص ظاهرة الهجرة. فالخطاب السياسي أصبح يجرم الهجرة، ووضع أولى لبنات عملية الأمننة من خلال مشروع قانون 2008 على يد الوزير السابق للداخلية يزيد زرهوني:

"انه من الملح والضروري بالنسبة علينا تجريم الهجرة غير الشرعية [التي] تعد بابا مفتوحا لجميع الآفات المحتملة والمتوقعة، كالإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة لمنظمة العابرة للحدود (...). أنه من الضروري لنا استحداث ترسانة قانونية في مواجهة المعطيات الأمنية الجديدة [خاصة] تطور الجريمة المنظمة العابرة للحدود وظاهرة الإرهاب"(Labdelaoui, 2008).

تحليل هذا الخطاب يؤكد على ميلاد "المجالية الأمنية الجزائرية The Algerian Security Continuum"،من خلال استحضار الممارسات الخطابية الأوروبية صانعيين بذلك ربطا بين الهجرة/ الجريمة /الإرهاب. هذا الربط الخطابي بين الهجرة والجريمة أوروبي المنشأ، انتقلت ملامحه إلى الجزائر حيث نلحظ تبني مدركات و ردود افعال مناهضة للهجرة كانت في الماضي القريب من قبيل تلاحظ/وتسمع في المجتمعات الأوروبية. فالخوف من الآخر (كمصدر للأمراض المعدية، الجريمة المنظمة...) أصبح ملموسا ومستعملا كأداة للتعبئة السياسية حتى ولو بشكل جنيني، غير أن الربط الآدائي (هجرة –جريمة- ارهاب) هو نفسه.بالإضافة إلى أن الأمننة في الدول المغاربية تتطور من منظور دولاتي، فالدولة تبقى الموضوع المرجع للأمن. (Benantar, 2013, pp. 68-69)

غير أن الخوف النابع في الدول الأوروبية إتجاه الآخر، ومبررات حالة اللأمن في أروبا، هي في خدمة التوجه الهوياتي الأوروبي، بعكس الدول المغاربية التي تستعمل التبريرات الشرعية الأمنية بإسم مكافحة الإرهاب. فتفعيل هواجس الأمن المجتمعي في جنوب الضفة يبقى بعيدا حتى الآن عن عملية تعبئة المخاوف وهذا لسببين: غياب الديموقراطية والتي تعني هيمنة الدولة بدون منازع عن موضوع مرجع الامن، كما أن غالبية المهاجرين من الدول الصحراوية من ديانة مسلمة (المكون الديني يشوش الخطاب الأمني). فعملية الأمننة تأخذ معالمها داخل مجموعة أمنية تعددية، بعكس دول الضفة الجنوبية التي تكون فيها الأمننة نابعة من سياق أمني، ولا يمكن اعتبارها كقاعدة لمشروع تكاملي وبناء هوية أمنية مغاربية(Benantar, 2013, p. 69).

ما يمكن ان يفهم هو أن الاتحاد الأوروبي،ينشط في اتجاه إدارة مصدر قدوم المهاجرين عن طريق الدعم (المالي والتقني) الموجه لدول الجنوب وهذا لمراقبة الحدود. أي الدفع بمشاكلها نحو الخارج الأوروبي في اتجاه الدول المغاربية وإلى أبعد من ذلك "دول الساحل".الدول المغاربو-ساحلية وفي إطار "الأقلمة" مع المعايير والقيم الأوروبية، تمنع الخروج غير الشرعي للمهاجرين وإلا عليها تحمل مسؤولية استعادتهم والتكفل بأعباء إعادتهم لبلدهم الأصلي.

بقبولها "أقلمة" تشريعها مع نظيراتها الأوروبية، فإن الدول المغاربو - ساحلية تسعى إلى إقامة الربط الخطابي بين المهاجر/التنقل/الأمن، ما يعني الدخول في مسار سياسي قضائي، يعكس العملية المزدوجة:أمننة /دفع نحو الخارج. فالتداخل الأمني كنتاج الجوار الجغرافي،المبادلات والظواهر العبر وطنية (هجرة إرهاب، جريمة...) من جهة، وفشل/عجز الدول من جهة أخرى في فضاء غرب المتوسط، يوحي ببوادر تشكل مركب أمني ثلاثي الأقطاب في غرب المتوسط: متكون من ثلاثة مركبات أمنية فرعية (أوروبا- المغرب العربي- دول الساحل). والمبني على التهديدات/ اللأمن غير العسكرية و دون الدولاتية، حتى وأن أخذت مظهر الحرب كما يحدث في الأزمة المالية فهي تبقى ما دون الدولة. علما أن هذهالمركبات الأمنية الفرعية لها ديناميكياتها الخاصة بها، لكنها تتلاقى حول الطرح الذي مفاده أن التهديدات غير دولاتية وفشل الدول كبيئة حاضنة لهذه التهديدات بالإضافة إلى تنامي "مدركات/ خطاب" من قبيلا الأمن المجتمعي،كلها عوامل تساهم في هندسة معالم مركب أمني في غرب المتوسط، تتداخل فيه التهديدات الصلبة و اللينة وتتصادم فيه الفواعل الدولاتية و دون الدولاتية في صراع لا تماثلي.

خاتمة :

إن الإنزلاق السيمنطيقي ذو الدلالات السياسية القوية للسياسات الأمنية العامة المتوسطية، بين السعي وراء الدمج المعياري و الإقتصادي و الإقصاء السياسي المؤسساتي، و دعمه بنمط من الحوكمة الخارجية للتهديدات الأمنيةالمبنية على مفارقة الدمج عن طريق التفرقة. عوامل تكاتفت لتصنع لنا النتائج التالية:

1- إن السعي وراء الحدود الجغرافية للإتحاد الأوروبي و تطعيمها بجرعة هوياتية، أخذت طابع الوظيفة نتاج البناءات الاجتماعية والقيمية و أدى إلى تكريس منطق الحلقات المركزة "الداخل في مقابل الخارج"، و جعل من فضاء المتوسط مركبا أإقليميا أمنيا ذو مقاسات متعددة.
2- كان من مخرجات الجغرافيا الهوياتية المشحونة قيميا ما يسمى بالسياسة الأوروبية للجوار التي لم تكن سياسة مبنية مع الجوار الجنوبي بقدر ما مثلت إستراتيجية من أجل احتواء هذا الجار.
3- محاولة احتواء الجار الجنوبي كان عبر عملية إضفاء للأمننة ساعد في تشكل معالم مركب أمني في غرب لمتوسط، ليس بالمفهوم الصلب الذي قدمه بوزان لكنه مركب أمني ذو بعد مجتمعي جراء تدفق موجات الهجرة. هذا المركب الذي يعرقل عملية البناء الأمن الإقليمي بين الضفتين، ويهد لرجوع سياسة أمنية صلبة موضوعها المرجعي الدولة ذات السيادة.
4- من أبرز مفارقات المركب الأمني لغرب المتوسط هو تكون أرضية اتفاق بين سياسات الضفتين.فتلاقي المصالح بين الأنظمة السياسية ينطلق من:
   أ- دول الضفة الشمالية تحاول بشتى الطرق ضبط الآثار السلبية للجوار، بخلق حزام واقي على أراضي الدول الجنوبية و هذا بمناولة /حوكمة أمنية خارجية أساسها نشر القيم والمعايير.
   ب- جراء الأولوية التي تليها الضفة الشمالية للمسائل الأمنية، أدى إلى زحزحة الأولويات الأخرى مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى المصاف الثاني في ترتيب الأولويات. وهذا ما أعطى فرصة للأنظمة التسلطية لممارسة ما تجيده "ابتزاز الأمن".

إن فضاء غرب المتوسط رغم تمظهره كفضاء للتناقضات البنيوية و الحضارية، فهو يسمح لبلدان المغرب العربي و نظرائهم الأوروبيين بترقية و تطوير فرص التعاون الجماعي و الأمن المشترك. خاصة و أن المكسب

الذييجب السعي وراءه هو تحاشي التمييع في فضاء أورو-متوسطي واسع متعدد المقاسات و متفاوت السرعات الأمنية /الهوياتية. فالحل الأنسب هو ايجاد أرضية مناسبة لتمرير سياسات أمنية تتوازن فيها مصلحة الضفتين و تخفف من خلالها حدة المعضلة الأمنية الإدراكية، و ذلك بإرساء قواعد لحوكمة أمنية مشتركة تتفاعل فيها جميع الفواعل و الوحدات في فضاء جغرافي واحد و على أساسا لمصير المشترك.

هوامش:

[1] - تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول قد تصنف في ما يسمى بالمنطقة الرمادية (ليست بالداخل أو الخارج). و **هنا** يبرز معنى الجوار بمفهوم المنطقة العازلة أو الحزام الواقي من التهديدات الأمنية. أنظر في هذا الصدد :

- *Walker R.B.J ,.Inside / Outside: International Relations as Political Theory ,Cambridge, Cambridge University Press, 1992.*

[2] - تشكل **العقدة "حدود/هوية"** و العكس، يسمح لنا باختبار قدرة/ عجز المقاربات العقلانية ذات الأنطولوجيا المادية في تفسير/ فهم العلاقة الموجودة في هذه العقدة: من يشكل من ؟. و هو ما تستطيع المقاربة البنائية تقديمه، كونها تأخذ بعين الاعتبار العلاقات المشاركة في التأسيس بين الحدود و الهوية. أنظر في هذا الصدد:

- *Lapid Y., « Identities, borders, orders: nudging international relations theory in a new direction », in Mathias A., Jacobson D., Lapid Y. (eds ,(.Identities, Borders, Orders: Rethinking International Relations Theory, Minneapolis ,University of Minnesota Press, 2001, pp. 1-20.*

[3] - نقصد بطيف الأمن الإقليمي ما تم الإشارة اليه آنفا من مسار الأمن الإقليميContinuum of regional security و الذي يتراوح من السالب إلى الموجب آخذا ثلاثة أشكال :

1- النزاع الصرف الذي يبنى حول اعتماد متبادل قائم على الخوف و الإدراك التذتاني للتهديدات: الصراع العربي-الإسرائيلي أو حروب البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى.2- النظم الأمنيةو التي يسودها بعض من التخوف بين الفواعل، غير أن هذه الأخيرة تستطتيع أن تأسس لإجراءات إعادة بناء الثقة و مراقبة آثار المعضلة الأمنية.أبرز الأمثلة:مجلس التعاون الخليجي و SADC . 3- الجماعة الأمنية المتعددة و التي ترمي إلى المأسسة السلمية لعلاقات القوة، إنطلاقا من فكرة السلام الديمقراطي الذي يهمش فكرة الحرب. و أبرز مثال: الإتحاد الأوروبي. أنظر:

- *Adler E., Barnett M. eds ,(Security Community ,Cambridge, Cambridge University Press), 1998.*

[4]أنظر في هذا الصدد :

- *Lake D., « Regional security complexes: a system approach », in Lake D., Morgan P.M. eds ,(.Regional Security Orders: Building Security in a New World) ,University Park, The Pennsylvania State University Press, 1997.*

قائمة المراجع:

Balzacq, T ,2007) .été .(La politique européenne de voisinage, un complexe de sécuritéàgéométrie variable . *Cultures&conflits(66 ,(*pp.59-31 .

Barnett M., Duval R .(2005) .Power in international politics .*International Organization, vol. 58, n ,1°*pp.75-39 .

Benantar, A .(11 10 ,2013) .Complexe de sécuritéouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration .*L'Année du Maghreb, IX ,*pp.75-57 .

Commission, e .(2003) .*L'Europeélargie – Voisinage : un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'Est et du Sud* .Récupérésur eeas.europa.eu: http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/com03_104_fr.pdf

Conseil, e ,2003) .Décembre 12 .(*Une Europe sûre dans un monde meilleur : Stratégie européenne de sécurité*.Récupérésur http://www.diplomatie.gouv.fr/fr: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/031208ESSIIFR-3.pdf

Dalby, S ,1990) .July 08 .(*Critical geopolitics; discourse, difference, and dissent* .Récupérésur https://www.researchgate.net: https://www.researchgate.net/publication/248881184_Critical_Geopolitics_Discourse_Difference_and_Dissent

Hamchi, M ,2012) .July .(Libya as a Collapsed State and Security in the Sahel .:*Algerian Review of Security and Development (3* ,(pp.250-232 .

Henry, J.-R .(2006) .La Méditerranée occidentale en quête d'un » destin commun .« *L'Année du Maghreb, I* ,pp . .26-7

Labdelaoui, H ,2008) .Juillet 6-8 .(*LES DIMENSIONS SOCIOPOLITIQUES DE LA POLITIQUE ALGÉRIENNE DE LUTTE CONTRE L'IMMIGRATION IRRÉGULIÈRE*.RécupérésurRobert Schuman Center for Advanced Studies: cadmus.eui.eu/bitstream/1814/10112/1/CARIM_AS&N_2008_67.pdf

Lavenex S, Merand F ,2007) .Printemps .(DE NOUVEAUX ENJEUX SÉCURITAIRESET GOUVERNANCE EXTERNE DE L'UNION EUROPÉENNE .*Politique européenne (22* ,(pp.14-5 .

Oguz Dilek, Emre Iseri, Nihat Celik ,2015) .May 20 .(*TURKEY'S REGIONAL POWERHOOD WITHIN REGIONAL (IN)SECURITY COMPLEX: TRANSFORMATION FROM A CONFLICT-RIDDEN ENVIRONMENT INTO A SECURITY COMMUNITY*.Récupérésur Journal of Regional Security : http://www.regionalsecurityjournal.com/index.php/JRS/article/view/98/62

Patten C., S. J ,2002) .Aout 07 .(*Wider Europe* .Récupérésur europa.eu.int : http//:europa.eu.int/comm/world/enp/pdf/_0130163334_001en.pdf

Prodi, R ,2002) .Décembre 5-6 .(*A Wider Europe – A Proximity Policy as the Key to Stability. Discours tenu lors du 6e ECSA World Peace Conference » ,Security and Stability: International Dialogue and the Role of the EU ,« Bruxelles*.Récupérésur europa.eu.int: http://europa.eu.int/rapid/start/cgi/guesten.ksh?p_action.gettxt=gt&doc=SPEECH/02/619|0|RAPID&lg=EN&display=

STONE, M ,2009) .Spring .(*Security According to Buzan: A ComprehensiveSecurity Analysis*.Récupérésur http://www.geest.msh-paris.fr/: www.geest.msh-paris.fr/.../Security_for_Buzan.mp3.p...

STRATGIE EUROPEENE DE SECURIE ,2003) .décembre 12 .(*UNE EUROPE SÛRE DANS UN MONDE MEILLEUR*.Récupérésur http://www.consilium.europa.eu/: http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIFR.pdf

Tassinari, F ,2005) .July .(*Security and Integration in the Neighborhood : the Case for Regionalism*.Récupérésur http://www.pitt.edu/: http://aei.pitt.edu/6667/1/1251_226.pdf

Wolff, S ,2007) .été .(La dimension méditerranéenne de la politique Justice et Affaires intérieures .*Culures et Conflits (66 ,(*pp.99-77 .

Zakopalová ,D ,2012) .March 23 .(*CONTEXTUALIZING THE PROCESS OF SECURITIZATION: CONSTRUCTION OF SECURITY IN THE UNITED NATIONS*.Récupérésur www.academia.edu: www.academia.edu/.../Contextualizing_the_Process_o...

بوعمامة, ز. (2010). لسياسة الأروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأروبي. *مجلة الفكر) 05(*, pp. 242-250.